المرصد

عين على الأحداث

نشرة أسبوعية خاصة من بوابة إفريقيا الإخبارية | 35 صفحة | الخميس 20 سبتمبر 2018 | العدد: 46

الجماعات الإسلامية المسلحة وتحولاتها

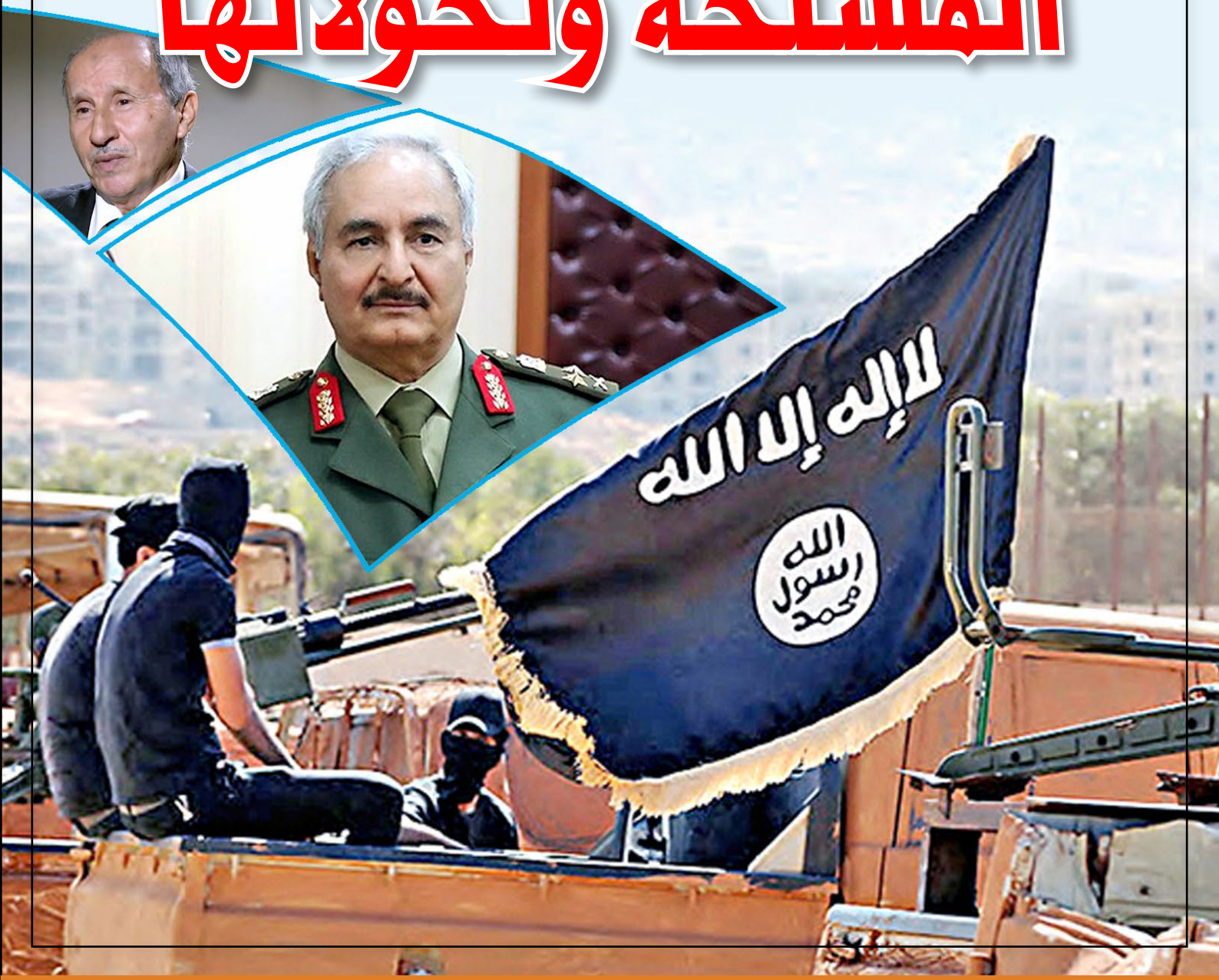

الاشراف: أحمد نظيف - الاخراج: عبد الحميد الدبار

القاعدة وداعش...
كلمة السر
للضربات الغربية في ليبيا

عبد الباسط غبارة

استطاعت التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيمي «القاعدة» و«داعش» في مرحلة سابقة، استغلال الانقسامات والفوضى لتأسيس موطئ قدم لهما في ليبيا، حيث تمكّن «داعش» من تأسيس «ولاية» في ليبيا وجعل من سرت عاصمة لها، فيما تمكن تنظيم «القاعدة» من التمركز في مدينتي بنغازي ودرنة وعدة مناطق أخرى في جنوب البلاد.

ومثل توسع دائرة الإرهاب نذيرا بمزيد من التوتر الخطر على ليبيا والدول المجاورة التي تعاني منذ سنوات من تمدد التنظيمات الإرهابية التي أسفر نشاطها عن سقوط العشرات من الضحايا مع التفجيرات الانتحارية والهجمات على المدنيين، مستغلة في ذلك حالة ضعف الرقابة على الحدود نتيجة لحالة الترهل الأمني الذي تعانيه تلك الدول وعدم القدرة على تأمين حدودها.

وأمام الخطر المتصاعد، تسارعت الضربات الغربية ضد التنظيمات الإرهابية في ليبيا، وكانت بدايتها، في مطلع شهر أغسطس من العام 2016، حين شنت القوات الأمريكية هجمات جوية على ما وصفته بمعاقل تنظيم «داعش» في سرت بطلب رسمي من حكومة الوفاق الوطني الليبية لتكون تلك العمليات العسكرية الأمريكية هي الأولى التي يتم تنفيذها بالتنسيق «المعلن» مع حكومة الوفاق.

وقد حددت إدارة أوباما مدينة سرت بأنها«منطقة من الأعمال العدائية النشطة»، مما أدى إلى تخفيف المبادئ التوجيهية المصممة لمنع وقوع إصابات بين المدنيين، والسماح للجيش الأمريكي بحرية أكبر في تنفيذ الضربات الجوية. وقال رئيس وزراء حكومة الوفاق فايز السراج لصحيفة كوريير ديلا سيرا الإيطالية في أواخر صيف 2016:«لقد طلبت فقط الضربات الجوية الأمريكية، والتي يجب أن تكون عملية جراحية، ومحدودة من حيث الوقت والمجال الجغرافي ، ويتم تنفيذها دائمًا بالتنسيق معنا».

وبين أغسطس وديسمبر 2016، وطبقاً لبيان صادر عن أفريكوم ، نفذت الولايات المتحدة «495 غارة جوية دقيقة ضد المركبات التي تحمل أجهزة متفجرة والمدافع الثقيلة والدبابات ومراكز القيادة والتحكم ومواقع القتال» في مدينة سرت. وبعد ذلك، في مارس 2017 ، أخبر توماس والدهاوزر، قائد قوات الأفريكوم ، لجنة القوات المسلحة في الكونجرس الأمريكي، أن الولايات المتحدة «نفذت أكثر من 500 ضربة» خلال العملية.

وجاء هجوم الأول من أغسطس ضمن عملية أطلق عليها اسم «عملية برق أوديسا». ولم تكن هذه المرة الأولى التي توجه فيها القوات الأمريكية ضربات لأهداف في ليبيا. اذ سبق أن أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن زعيم تنظيم «داعش» في ليبيا العراقي ابو نبيل، تم قتله في غارة أمريكية استهدفت مركز قيادة وسيطرة خاص بالتنظيم على مقربة من درنة في نوفمبر 2015.

وبعد ثمانية أشهر من المواجهات الضارية، أعلنت قوات «الوفاق الوطني» في ديسمبر/كانون الأول 2016، تحرير سرت نهائيا من مسلحي داعش. وصرح رئيس

> تمكّن «داعش» من تأسيس «ولاية» في ليبيا وجعل من سرت عاصمة لها، فيما تمكن تنظيم «القاعدة» من التمركز في مدينتي بنغازي ودرنة وعدة مناطق أخرى في جنوب البلاد.

المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية فايز السراج، بأن عملية تحرير مدينة سرت قد تمت بنجاح، حيث هنأ في كلمة مسجلة له الشعب الليبي بهذا الانتصار، مشيدًا بتضحيات عناصر «البنيان المرصوص» ضد التنظيم.

فيما أعلن الجيش الأمريكي رسميًا إنهاء عملياته العسكرية في مدينة سرت، بعد أن تم تحريرها بالكامل من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، حيث قالت القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا والمسماة بـ«أفريكوم»: «بالشراكة مع حكومة الوفاق الوطني الليبية، كللت العملية بالنجاح، وأتاحت دحر وهزيمة هذا الكيان، واستهدفت سفن وطائرات مقاتلة ودون طيار مواقع التنظيم خلالها 495 مرة».

لكن إعلان إيقاف الضربات الجوية في ليبيا لم يدم طويلا، حيث شنت القوات الأمريكية، في يناير 2017، غارات جوية استهدفت معسكرات تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا، قبل يوم من انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما. وأكد وزير الدفاع الأمريكي أشتون كارتر خلال تصريحات له في آخر يوم له في وزارة الدفاع، أن أكثر من 80 مسلحًا من تنظيم داعش قتلوا في الضربات الجوية الأمريكية التي استهدفت معسكرات في ليبيا، وأوضح كارتر «أنهم أشخاص كانوا يدبرون عمليات في أوروبا ويحتمل أنهم كانوا على علاقة ببعض الهجمات التي وقعت بها».

ومنذ تولي الرئيس الأميركي دونالد ترامب السلطة في 20 يناير 2017، نفذ الطيران الأميركي عدّة ضربات جوية في ليبيا، مستهدفاً فلول وقيادات تنظيم الدولة والقاعدة. كان أولها في سبتمبر من نفس العام، حين قال الجيش الأمريكي، إن ست ضربات جوية أمريكية استهدفت معسكرا لتنظيم داعش في الصحراء الليبية، أدت إلى مقتل 17

> تمكّن «داعش» من تأسيس «ولاية» في ليبيا وجعل من سرت عاصمة لها، فيما تمكن تنظيم «القاعدة» من التمركز في مدينتي بنغازي ودرنة وعدة مناطق أخرى في جنوب البلاد.

متشددا وتدمير ثلاث مركبات.

وقالت القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا في بيان لها، إن الضربات التي نفذت استهدفت معسكرا على مسافة 240 كيلومترا جنوب شرقي مدينة سرت التي كانت ذات يوم معقلا للمتشددين في ليبيا. وأضاف البيان أن المعسكر كان يستخدم لنقل المقاتلين داخل ليبيا وخارجها والتخطيط لشن هجمات وتخزين أسلحة. وأضاف البيان:«استغل تنظيما الدولة الإسلامية والقاعدة المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في ليبيا لإقامة ملاذات للتآمر والتحريض وتوجيه الهجمات الإرهابية».

وفي نوفمبر 2017، أعلن الجيش الأمريكي، عن تنفيذه ضربتين جويتين على مقاتلي تنظيم «الدولة» في ليبيا خلال الأيام القليلة الماضية. وقالت القيادة الأمريكية بأفريقيا، في بيان نشرته وكالة «رويترز»، أن الجيش الأمريكي شن ضربات جوية دقيقية في ليبيا ضد مقاتلي تنظيم داعش الإرهابي يومي 17 و19 نوفمبر، قرب بلدة الفقهاء في بلدية الجفرة جنوب وسط ليبيا، وقتلت عددًا من عناصر داعش الإرهابي.

وأوضحت أفريكوم، في بيان، نشرته وكالة «رويترز»، أن «الغارات الجوية هي جزء من التعاون في مكافحة التهديدات الإرهابية وهزيمة داعش في ليبيا وأن الولايات المتحدة ملتزمة بمواصلة الضغط على شبكة الإرهاب ومنعها من إقامة ملاذ آمن في دولة ليبيا». وذكر البيان أن الضربتين نُفذتا بالتنسيق مع حكومة الوفاق الوطني الليبية.

وفي 24 مارس 2018، : قضت غارة جوية أمريكية على إرهابيين اثنين من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، أحدهما يدعى «موسى أبو داوود»، جزائري الجنسية، وهو قيادي بارز في التنظيم. وقال مصدر أمني من مدينة أوباري، حينها، إن القصف أدى لأضرار مادية في المنزل وتدمير بعض السيارات الموجودة في مكان القصف، مشيرا إلى أن السكان عثروا على جثتين في موقع القصف لشخصين قتلا في الحادثة.

وفي 14 يونيو 2018، قال الجيش الأميركي في بيان إن القوات الأميركية، وجهت ضربة جوية إلى جماعة تابعة لتنظيم القاعدة جنوب شرقي بني وليد مما أسفر عن مقتل مسلح لم تحدد هويته. وأفاد بيان للقيادة العسكرية الأميركية لإفريقيا (افريكوم) أن الغارة «التي شنت على بعد نحو 80 كلم جنوب شرق مدينة بني وليد بالتنسيق مع حكومة الوفاق

> مثل توسع دائرة الإرهاب نذيرا بمزيد من التوتر في ليبيا والـدول المجاورة التي تعاني منذ سنوات من تمدد التنظيمات الإرهابية التي أسفر نشاطها عن سقوط العشرات من الضحايا.

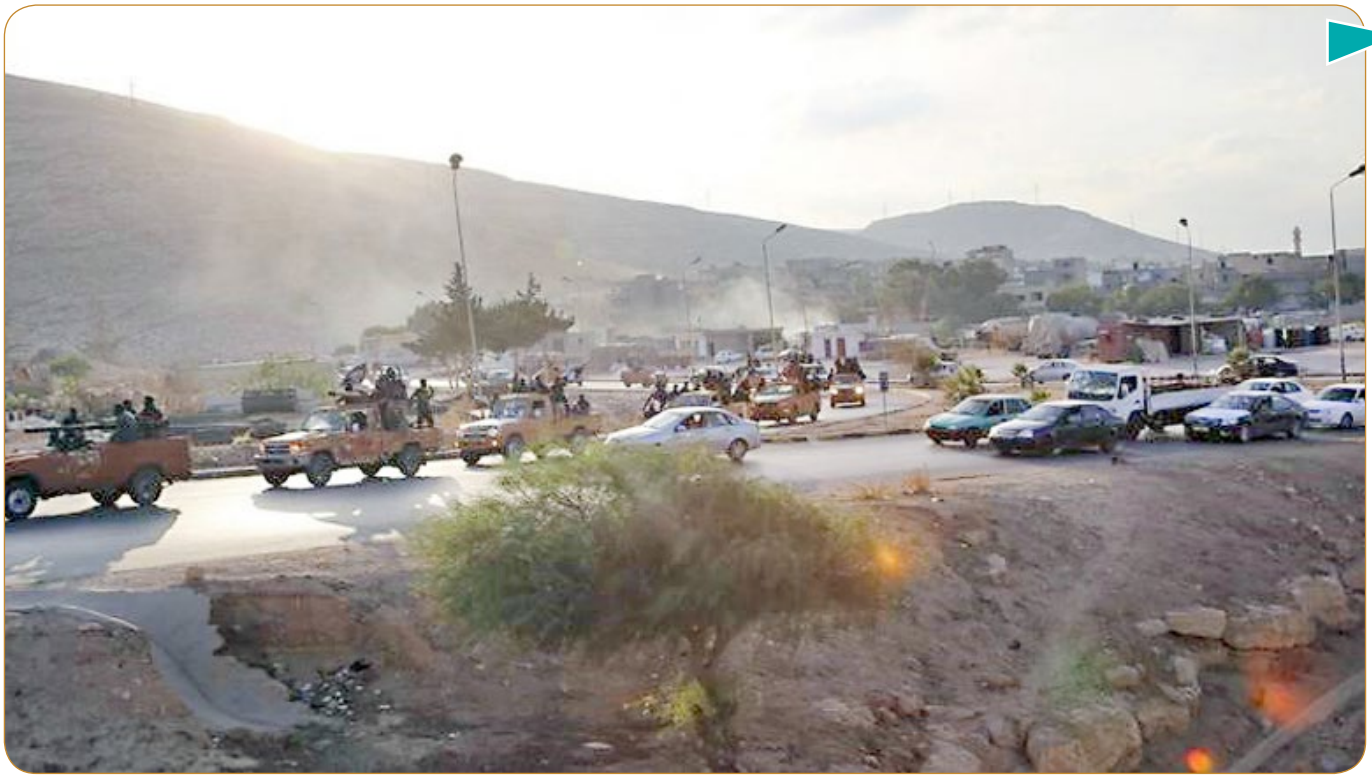

الوطني الليبية، هدفت إلى ضعضعة عمليات المتطرفين ومنعهم من التحرك». وتقع بني وليد على بعد حوالي 160 كيلومترا إلى الجنوب الشرقي من طرابلس.

وشددت القيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا أن «الولايات المتحدة لن تنسى مهمتها المتمثلة في تحطيم وتعطيل وتدمير المنظمات الإرهابية، ودعم الاستقرار في المنطقة». وتابعت: «نحن ملتزمون بمواصلة الضغط على الشبكة الإرهابية، ومنع الإرهابيين من تكوين ملاذات آمنة». وأضاف البيان أن «أفريكوم بصدد تقييم نتيجة هذه الغارة» التي لم تسفر عن مقتل أي مدنيين.

وفي 28 أغسطس/آب 2018، نفذت غارة أميركية على بني وليد، شمال غربي ليبيا، استهدفت أحد قيادات التنظيم، ويدعى وليد بوحريبة الورفلي. وقالت تقارير إعلامية إن الغارة استهدفت بصاروخ السيارة الحريبة التي كان على متنها في طريقه إلى أحد البيوت التي يتخفى فيها بالحي. ويعتبر وليد بوحريبة، وهو من سكان منطقة الجيزة بسرت، من أبرز القادة الليبيين لتنظيم «داعش» بالمدينة.

وتشير تصريحات المسؤولين إلى إستمرار الضربات الغربية في ليبيا ضد التنظيمات الإرهابية، ونقلت صحيفة «الشرق الأوسط»، الإثنين 17 سبتمبر 2017، عن مسؤول عسكري ليبي قوله إن «الولايات المتحدة بصدد الاستجابة لطلب السراج ضرب أهداف لتنظيم داعش في طرابلس»، لافتاً إلى أن «الجيش الأميركي الذي يحتفظ بوجود عسكري غير معلن في مدينة مصراتة غرب البلاد سيهاجم أيضاً ميليشيات مناوئة للسراج». وأكدت الصحيفة، أنه وبحسب مصادر أميركية، فإن واشنطن «لديها مخاوف من أن يسعى تنظيم داعش في ليبيا لاستهداف قوات الأمن والبنية التحتية وضربها وشن هجمات خاطفة على أهداف في منطقة الهلال النفطي»؛ إذ يسعى التنظيم إلى «إعادة قدراته واستغلال المناطق الليبية غير الخاضعة للحكم، وزعزعة استقرار البلاد، وإخراج العملية السياسية عن مسارها».

> تسارعت الضربات الغربية ضد التنظيمات الإرهابية في ليبيا، وكانت بدايتها، في مطلع شهر أغسطس من العام 2016، حين شنت القوات الأمريكية هجمات جوية على ما وصفته بمعاقل تنظيم «داعش» فى سرت بطلب رسمي من حكومة الوفاق.

ويحذّر المختصون في مكافحة الإرهاب من أن تنظيمي «داعش» و«القاعدة» لا زالا يشكلان تهديداتٍ هائلةً في أماكن مثل الصومال واليمن وغرب إفريقيا وليبيا وهو ما يدفع نحو استمرار العمليات العسكرية في هذا البلد الممزق بالأزمات. وفي الـ6 من مارس الماضي، قال الجنرال والد هاوسر، قائد أفريكوم ، في شهادته أمام الكونغرس:«نحن متورطون بشدة في عملية مكافحة الإرهاب» داخل ليبيا

وبدوره توعد الناطق باسم القيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا، أفريكوم، «مارك تشيدل» بالاستمرار في شن ضربات ضد الإرهابيين في ليبيا، نافياً أن يكون هذا إشارة لبداية حملة عسكرية أوسع. ووفق ما نقلته صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، في مارس الماضي، أكد «تشيدل» أن الولايات المتحدة ستضرب الإرهابيين في حال تم رصد أماكن تواجدهم بهدف مكافحة الإرهاب في القارة الإفريقية.

ورغم الخسائر الكبيرة التي منيت بها التنظيمات الإرهابية في ليبيا، فإنها مازالت تحافظ على وجودها مع تواصل حالة الفوضى في البلاد. وفي مارس الماضي، أكّدت البعثة الأممية لدى ليبيا، أنّ تنظيمي داعش والقاعدة، لا يزالان متواجدين في ليبيا، ويمارسان أعمالهما الإرهابية، من خلال شنّ هجمات على نقاط أمنية، وكتائب عسكرية. وحذّر المبعوث الأممي إلى ليبيا، غسان سلامة، في إحاطة قدمها لمجلس الأمن، من تلك التنظيمات الإرهابية، مؤكداً أنّه على كافة الليبيين التكاتف وتوحيد الجهود للقضاء على هذا التهديد الذي سيؤثر في استقرار أمن البلاد.

وتتحرك فلول تنظيم الدولة الفارة من بنغازي وسرت، في المناطق الصحراوية والأودية الممتدة من صحراء سرت وحتى بني وليد ، وصولاً إلى مدن الجنوب الليبي. وتتصاعد التحذيرات من استمرار وجود التنظيم في الأراضي الليبية وقدرته علي تجميع صفوفه، خاصة مع الحديث عن انسحاب عناصره من العراق وسوريا، وعزمها التجمع في جنوب ليبيا.

وكان رئيس التحقيقات بمكتب النائب العام الليبي، أشار إلي ما أسماه «جيش الصحراء» والذي تم تأسيسه بعد تحرير مدينة سرت، ويضم 3 كتائب بقيادة الليبي المهدي سالم دنقو، والملقب بـ«أبوالبركات». وبدأ جيش الصحراء في تعزيز صفوفه بالمقاتلين الأجانب سواء المنخرطون سابقا في التنظيم أو تجنيد عناصر جديدة من دول الجوار خاصة الأفارقة.

وفي غياب الحل السياسي فإن دائرة العنف ستتسع، والحل السياسي من الصعب أن يتحقق. وفي غياب «فرض» الحل السياسي بقرار عربي ودولي، يرى الخبراء أن ليبيا ستتجه نحو تسعير الحرب الأهلية، وبها ستقوى التنظيمات الإرهابية التي تستمد قوتها من استمرار الحرب والفوضى، وهو ما سيكون ذريعة لشن المزيد من الضربات الغربية في هذا البلد الممزق.

في غياب «فرض» الحل السياسي، يرى الخبراء أن ليبيا ستتجه نحو تسعير الحرب الأهلية، وبها ستقوى التنظيمات الإرهابية التي تستمد قوتها من استمرار الحرب والفوضى، وهو ما سيكون ذريعة لشن المزيد من الضربات الغربية في هذا البلد الممزق.

«المقاتلة..»
مسيرة عنف
من كابل إلى طرابلس

رامي التلغ

القرب الجغرافي بين ليبيا ومصر مثل أحد عوامل نمو الحركة الإسلامية في ليبيا، خاصة وأن تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا أواخر الأربعينات من القرن الماضي كان على يد المصري عز الدين إبراهيم مصطفى، إلى أن تطور نشاط الجماعة بعد الاستقلال محققا انتشارا في صفوف الطبقات الوسطى بغطاء من الملك إدريس. لكن الحدث الأهم في تاريخ الحركة الإسلامية الليبية، هو أن وجود الإخوان ونشاطهم وتحديهم لنظام معمر القذافي أنتج ظهور الحركات المتطرفة مثل الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة.

القرب الجغرافي بين ليبيا ومصر مثل أحد عوامل نمو الحركة الإسلامية في ليبيا، خاصة وأن تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا أواخر الأربعينات من القرن الماضي كان على يد المصري عز الدين إبراهيم مصطفى.

لم تعلن الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة عن تكوينها إلا في وقت متأخر جدا بعد نشاطها في ليبيا وأفغانستان في ثمانينات القرن الماضي. فبعد أن عادت بعض قياداتها من المعارك ضمن ما سمي الأفغان العرب أعلنت مجموعة من المتطرفين الليبيين تأسيس الجماعة سنة 1995. وقد اعتمدت خطة طويلة المدى للإعداد لحملتها العسكرية، كما اقتنص الكثير من أعضائها فرصة الحرب ضد السوفييت في أفغانستان في الثمانينات بهدف تعزيز مهاراتهم القتالية.

وجاء في شهادة عدد من المقاتلين آنذاك وردت في بحث لمركز واشنطن لسياسات الشرق الأدنى أنهم أقاموا معسكرهم الخاص وخضعوا لتدريبات عسكرية، بتوجيهات من أعضاء تنظيم القاعدة من حين إلى آخر.

الجماعة الإسلامية المقاتلة التي تأسست رسميا في العام 1982 على يد الإسلامي المتشدد علي العشيبي تحت اسم «شباب الجهاد» قبل أن تلاحقها السلطات الليبية، فأسست في الخفاء جماعتها الجديدة تحت الاسم الجديد الذي شاركت به في العمليات القتالية في أفغانستان ضمن تنظيم القاعدة قبل أن تعود إلى ليبيا مجددا ويتم القبض على أغلب قياداتها وإيداعهم سجن أبوسليم.

إثر اندلاع أحداث فبراير عام 2011 كانت قيادات «المقاتلة» على أهبة الاستعداد للاستيلاء على السلطة، فبرز أمير الجماعة عبد الحكيم بلحاج كمتحدث باسم «الثوار» الذين كانوا منشغلين بتأمين العاصمة وقتها لينفض عنه غبار اسم جماعته السابق في حين غفلة ويظهر تحت مسمى جديد هو «المجلس العسكري لطرابلس» وبعد سنة تخلى عنه ليظهر في زي السياسي زعيماً لحزب «الوطن».

وفي الأثناء كانت قيادات الجماعة توزعت لتعلن عن نفسها كشخصيات سياسية كان أبرزها سامي الساعدي مؤسس حزب الأمة الوسط ومعه عبد الوهاب القايد شقيق أبويحيى الليبي، أبرز مساعدي أسامة بن لادن، وعلي السباعي مؤسس حزب الأصالة والمعاصرة الممثل للمفتي المعزول الصادق الغرياني. لكن أحزاب الجماعة لم تتحصل على مقاعد كافية في أول انتخابات برلمانية عام 2012، فلجأت إلى التحالف مع صنوها المقرب من فكرها ومنهجها وهي جماعة الإخوان المسلمين الممثلة في حزب العدالة و البناء.

ويؤكد عدد الخبراء في الجماعات الإسلامية خاصة المسلحة منها، أن الهدف الرئيسي لتلك المليشيات هو السلطة السياسية والوصول إليها بقوة السلاح لفرض الهيمنة على نطاق واسع ومدة طويلة، مستغلة شعارات دينية لسهولة استنباطها وتبني مقولاتها لأنها مبهمة وغير واضحة ولا تحوي نظاما محددا يترك الباب مفتوحا أمام أهواء القيادات الكبيرة لتلك المليشيات.

أثارت مسألة تمويلات هذه الجماعة نقاشا موسعا،فقد بلغ حجم التمويل الذى وصل من الدوحة إلى هذه التنظيمات الإرهابية منذ 2011 حوالى 750 مليون يورو، حسب تقارير دولية. وبدأت ملامح سيطرة الإسلاميين على الدولة تتضح عقب الإطاحة بنظام القذافي بإيعاز من دول إقليمية حليفة لهم وفي مقدمتها قطر.

وتحدث رئيس تحالف القوى الوطنية محمود جبريل عن سعي قطر للسيطرة على

لم تعلن الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة عن تكوينها إلا في وقت متأخر جدا بعد نشاطها في ليبيا وأفغانستان في ثمانينات القرن الماضي. فبعد أن عادت بعض قياداتها من المعارك ضمن ما سمي الأفغان العرب أعلنت مجموعة من المتطرفين الليبيين تأسيس الجماعة سنة 1995.

ليبيا من خلال تنصيب عبد الحكيم بلحاج رئيس حزب الوطن وزعيم ما كان يعرف بالجماعة الليبية المقاتلة المقربة من فكر القاعدة، حاكما لليبيا. وقال جبريل في تصريحات إعلامية إن رئيس المجلس الانتقالي مصطفى عبد الجليل عمل في الكثير من الملفات بشكل منفرد، من دون علم المجلس الانتقالي التنفيذي خلال تلك الفترة. وتحدث جبريل عن حادثة شهيرة أخفى فيها عبد الجليل عزمه السفر إلى الدوحة عنه.

وأضاف أنه توجه إلى المطار ليجد شخصيات قطرية رسمية في استقبال عبد الجليل الذي كان برفقة عبد الحكيم بلحاج وفوزي بوكتف وجلال الدغيلي. وبين جبريل أن هذه الزيارة كانت في إطار برنامج يجهز بلحاج لقيادة ليبيا بصفته قائد ثوار ليبيا.

فقد بدأ دعم الدوحة لهذه الجماعات عبر التنظيم المسمى بـ«المجلس العسكري طرابلس»، بالسلاح والعتاد بالإضافة إلى إرسال جنود كانوا يرافقون زعيم «الجماعة الليبية المقاتلة» ورئيس «المجلس العسكري طرابلس» عبد الحكيم بلحاج حتى دخل «باب العزيزية» تحت غطاء طائرات حلف الناتو. كما جاء الدعم القطري كذلك من خلال دعم شخصيات من أطياف مختلفة، مثل رجال دين، منهم علي الصلابي، وعبد الحكيم بلحاج، وعبد الباسط غويلة.

لم تفلح الجماعة في نفي الصلة بداعش، فالعضو والقيادي البارز فيها محمد بوسدرة الذي كان عضوا بالمؤتمر الوطني العام، أعلن لقاءه بـ«شباب الجهاد في سرت» وتفاوضه معه، مقرا بأنه «على صلة طيبة بهم» من أجل التهدئة والانخراط في حوار مع هياكل الدولة، بل برأ بوسدرة، أحد مؤسسي داعش في سرت من تهمة الإرهاب.

وإثر الانتصارات العسكرية التي حققها الجيش في بنغازي فرت عناصر الجماعة من بنغازي لتعلن في يونيو من العام 2016 عن تشكيل مسلح جديد تحت اسم «سرايا الدفاع عن بنغازي» وتبعيته الشرعية للمفتي المعزول، وبدا واضحا خروج شخصيات الجماعة في البيان التأسيسي المتلفز كـ«الساعدي النوفلي» الذي ظهر في تسجيل مرئي لاحقا صحبة بلمختار الأعور في اجدابيا، وأحمد الحسناوي القيادي البارز في الجماعة والمعروف بنشاطه في تجنيد المقاتلين ونقلهم إلى سوريا.

الجماعة الليبية المقاتلة التي تنقلت بين المسميات العديدة البلدان المختلفة لا يبدو أنها تخلت عن منهجها الجهادي، لكن اللافت في مساراتها مؤخرا لاسيما عقب أحداث فبراير في ليبيا هي علاقتها بجماعة «الإخوان المسلمين»، فكثيرا ما تساءل مراقبون عن الدعم الكبير الذي لاقته الجماعة من زعيم الإخوان المسلمين علي الصلابي المقيم في قطر والعلاقة المشبوهة مع حزب العدالة والبناء الإخواني.

> إثر اندلاع أحداث فبراير عام 2011 كانت قيادات «المقاتلة» على أهبة الاستعداد للاستيلاء على السلطة، فبرز أمير الجماعة عبد الحكيم بلحاج كمتحدث باسم «الثوار» الذين كانوا منشغلين بتأمين العاصمة لينفض عنه غبار اسم جماعته السابق ويظهر تحت مسمى «المجلس العسكري لطرابلس».

داعش ليبيا...
النشأة الغامضة والانهيار المشكوك

شريف الزيتوني

لا يمكن الحديث عن اختفاء تنظيم داعش من مكان بعينه. التنظيم الجهادي خلال سنوات قليلة ملأ الدنيا وشغل الناس في أكثر مكان سواء من خلال تمركزه في عدد من الدول بداية من سوريا والعراق وصولا إلى ليبيا واليمن وأفغانستان، بالإضافة إلى محاولته في مصر وتونس اللتين كانتا أفضل حظا وتأهبا في مواجهته. لكن العام 2017، كان الصورة المغايرة للتنظيم المتطرّف بعد هروبه التدريجي في المناطق المذكورة، حيث عرف حالة أشبه بالانهيار فتحت التساؤل حول حقيقة القوة المزعومة والخطر الداهم و«الدولة» الجديدة إلى غير ذلك من التسميات التي خرجت في لحظة «التطبيع» العالمي معه في بداية تشكّله الرسمي العام 2014 وإعلان خلافته من خلال بعض المناطق السورية والعراقية.

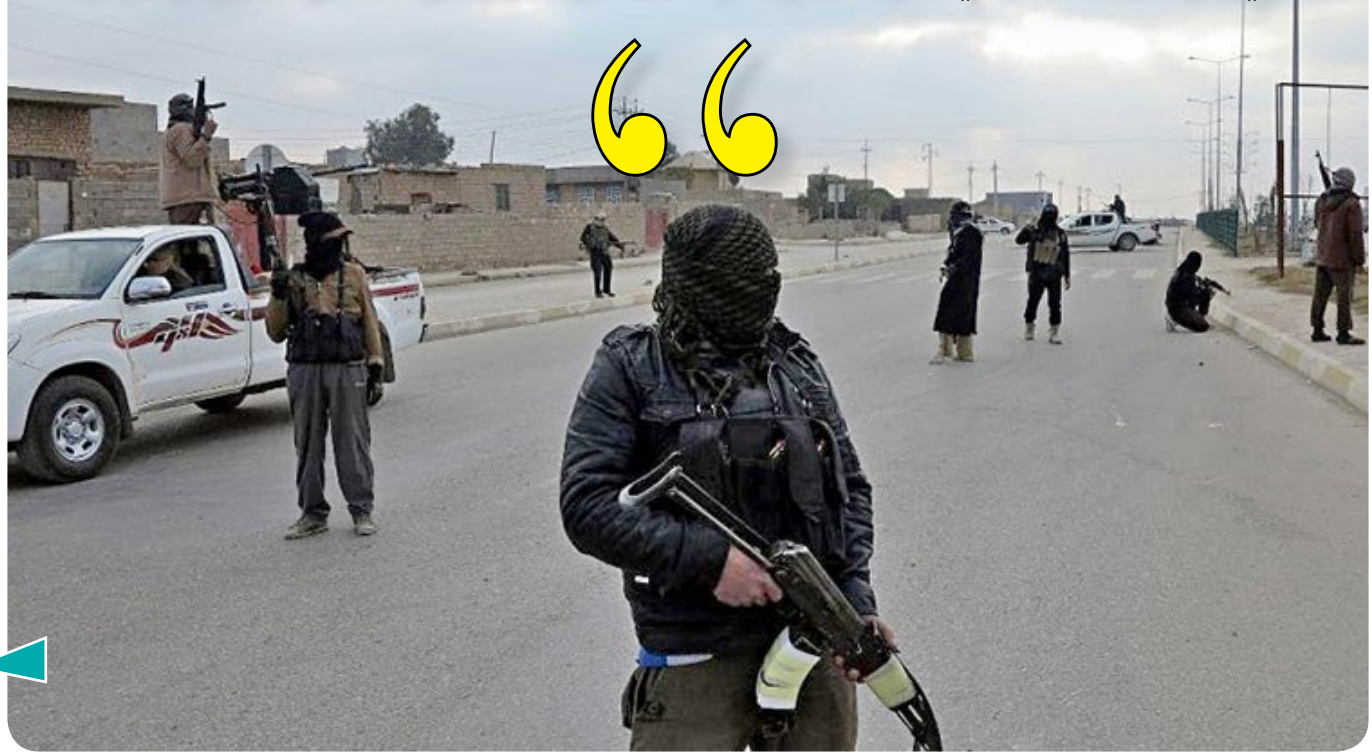

ليبيا من الدول التي كانت ضحية هذا التنظيم المتطرّف، حيث ساعدته الفوضى التي عاشتها البلاد بعد 2011، في التمركز في أكثر من مكان في شرقها وغربها حيث أعلن أبو بكر البغدادي في نوفمبر 2014 عن تمركز التنظيم في برقة وطرابلس وفزان عبر مجموعة من الشباب العائدين من القتال في سوريا (ليبيين وأجانب) وتأسيسهم لما عرف في مرحلة أولى بمجلس شورى شباب الإسلام. وإعلان داعش عن نفسه في تلك المناطق هي رسالة أنه وضع يده على المحاور الرئيسية في الجغرافيا الليبية، أين كان مقررا أن يبدأ مشروعه «التوسعي في بقية المناطق لولا تغيرات الأمر الواقع التي غيرت تكتيكه في مرحلة لاحقة.

في بداية 2015، كانت سرت على موعد مع موكب كبير من السيارات والمركبات المسلحة أين أصبحت المدينة جزءا من «دولة الخلافة» المبايعة لأبي بكر البغدادي، وهي الفترة الأكثر خطورة وغموضا منذ توتر الأوضاع في ليبيا. فالتنظيم المعلن عن نفسه في ليبيا بقيت عملياته معزولة وحتى الجرائم التي يرتكبها كانت على فترات متفرقة، ولم يكن يحتل منطقة معينة مثلما حصل في سرت. فالمدينة التي ينحدر منها الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي ذات رمزية خاصة، وربما يدرك التنظيم الجهادي تلك الرمزية. أراد أن يوجه رسالة لليبيين وحتى للخارج، بأن مدينة العقيد هي اليوم جزء من «دولة الخلافة» بمعنى ضرب الجانب النفسي لجزء من مؤيدي النظام السابق الذين بقي ذهنهم مرتبطا بالقذافي والمدينة التي جاء منها على اعتبار أن الأخير كان خصما عنيدا للتيارات العنفية وعلى رأسها المتبنية للإسلام الجهادي.

> لا يمكن الحديث عن اختفاء تنظيم داعش من مكان بعينه. التنظيم الجهادي خلال سنوات قليلة ملأ الدنيا وشغل الناس في أكثر مكان سواء من خلال تمركزه في عدد من الدول بداية من سوريا والعراق وصولا إلى ليبيا واليمن وأفغانستان، بالإضافة إلى محاولته في مصر وتونس اللتين كانتا أفضل حظا وتأهبا في مواجهته.

مثل الرقة في سورية والموصل في العراق، كانت سرت محور الصراع الأساسي للتنظيم في مواجهة خصومه. الحقيقة أن كثيرين لم يقدروا خطورة تمركز تنظيم جهادي في منطقة من المناطق، خاصة التي تعيش أوضاعا سياسية وأمنية مضطربة مثل ليبيا، لكن الحقيقة الأخرى والأكثر إيلاما أن قوى إقليمية ودولية تواطأت بشكل مفضوح مع التنظيمات الإرهابية في كامل المنطقة العربية. إقليميا كانت قطر وتركيا الدولتان الرئيسيتان الداعمتان لداعش على الأقل في بداية تشكله وصورتاه أنه

جزء من «الحراك الثوري» المشتعل في المنطقة. قطر كانت الخزينة التي تدفع دون توقف وتركيا كانت المركز الذي مرت من خلاله عناصر التنظيم إلى الأرض السورية أو جوا نحو ليبيا. أما الولايات المتحدة والغرب بصفة عامة فكانا غير مهتمان بما سيحصل للمنطقة مادام حليفهما الأساسي (الكيان الصهيوني) المتفع مما يحصل.

في سرت تغيّرت حياة الناس لأكثر من سنتين. أعاد التنظيم الناس إلى الحياة البدائية. كان التنظيم بعناصره يتمتعون بالأموال وكان الناس يعانون الاضطهاد والظلم والتقتيل وتغيير نمط حياتهم. لسنتين كان العالم يشاهد وكأنه راض عما حصل لليبيا وأهلها. لم يكن يحس المرض إلا سكان سرت الذين لم تسعفهم الظروف للدفاع عن مدينتهم، بالإضافة إلى ظلم ذوي القربى الذي أكثر إيلاما.

مع بداية العام 2017، تم طرد تنظيم داعش من ليبيا. العملية لم تكن سهلة وراح ضحيتها العشرات من أبناء الشعب الليبي الذي شاءت الأقدار وظروف البلاد أن يكونوا وقودا لمعركة أغلبهم لم يكن طرفا فيها. صحيح أن من طردوا داعش محسوبون على سياسيي طرابلس الذين يحملهم كثيرين مسؤولية ما حصل، لكن الهبة التي تمت كانت عاطفية إيمانا من المقاتلين أن معركة مصير البلاد التي يجب أن تنجح، لكن السؤال الذي يطرحه كثيرون هل طويت صفحة داعش في ليبيا أم مازال التنظيم يبحث عن متنفس له وينظم صفوفه للعودة.

بعد تطهير سرت، تساءلت بعض التقارير عن ألاف المقاتلين التابعين لداعش في ليبيا. الهزيمة التي مني لا تخفي تساؤلات حقيقية عن مستقبل أولئك المقاتلين. ففي تصريحات صحفية سابقة قال الدبلوماسي الليبي السابق عبدالرحمان شلقم أن هروب التنظيم من سرت لا يخفي تواجده في أكثر من 70 منطقة في ليبيا. ومهما كانت المبالغة في تصريحات شلقم لكن هناك حقيقة واضحة أن تنظيما بتلك القوة والإمكانيات التي ظهر بها خلال سنوات سيطرته لا يمكن أن ينتهي بتلك الطريقة وفي فترة زمنية قصيرة، والخطر الذي يهدد البلاد مازال قائما، خاصة أنها لم تعرف استقرارا سياسيا وأمنيا يمكنها من ضبط حدودها وجغرافيا، وما الأحداث التي مرت بها طرابلس منذ بداية سبتمبر إلا دليلا على أن مجهودات كبيرة يجب أن تبذل من كل الأطراف الليبية من أجل حماية البلاد من داعش وغيره.

> ليبيا من الدول التي كانت ضحية هذا التنظيم المتطرّف، حيث ساعدته الفوضى التي عاشتها البلاد بعد 2011، في التمركز في أكثر من مكان في شرقها وغربها.

> إقليميا كانت قطر وتركيا الدولتان الرئيسيتان الداعمتان لداعش على الأقل في بداية تشكله وصورتاه أنه جزء من «الحراك الثوري» المشتعل في المنطقة. قطر كانت الخزينة التي تدفع دون توقف وتركيا كانت المركز الذي مرت من خلاله عناصر التنظيم إلى الأرض السورية أو جوا نحو ليبيا.

> بعد تطهير سرت، تساءلت بعض التقارير عن ألاف المقاتلين التابعين لداعش في ليبيا. الهزيمة التي مني لا تخفي تساؤلات حقيقية عن مستقبل أولئك المقاتلين.

الجماعة الليبية المقاتلة

كيف ساهمت في تسليح «تنظيمات إرهابية في سوريا»؟

أحمد نظيف

في أعقاب سقوط نظام العقيد الراحل، معمر القذافي، تحولت ليبيا، التي يحكمها «الثوار» تحت أصوات التكبير ومقاتلات حلف شمال الأطلسي، إلى ساحة خلفية لدعم الجماعات الجهادية المسلحة شرقاً وغرباً. في تونس ومالي والجزائر والنيجر ومصر وخاصة في سوريا.

بدأت العلاقات تتطور بين الجماعات الإرهابية الليبية ونظيرتها السورية منذ خريف العام 2011 من خلال تدفق العشرات من المقاتلين الليبيين إلى الساحة السورية يقودهم المهدي الحاراتي، أمير فيلق الأمة الذي كان يقاتل ضد الجيش السوري، والذي كان نائباً لعبد الحكيم بلحاج، أمير المجلس العسكري لطرابلس والأمير السابق للجماعة الليبية المقاتلة.

لكن الدور الأبرز للنظام «الثوري» الليبي الجديد في تغذية الفوضى في سوريا كانت تتمثل في كميات السلاح الكبيرة التي ضخها الليبيون هناك، من خلال دور قطري كبير في ذلك. لجهة ارتباطات الجماعات الإرهابية الليبية مع النظام القطري وخاصة الجماعة الليبية المقاتلة. هذا الدعم الذي كانت تتحدث عنه وسائل الإعلام وتقارير أمنية هنا وهناك، لم يكن رجماً بالغيب، بل أكدته تقارير رسمية صادرة عن منظمة الأمم المتحدة.

ويكشف تقرير فريق خبراء منظمة الأمم المتحدة بشأن ليبيا لسنة 2015 أنه ومنذ العام 2012، وقعت العديد من عمليات نقل الأسلحة من ليبيا إلى الجمهورية العربية السورية أو بضبط أسلحة وهي في طريقها إلى سوريا. وجمع الفريق، خلال ولايته الحالية، أدلة إضافية تؤكد عمليات النقل.

وأكد الفريق وجود شبكة في ليبيا تقدم الدعم اللوجستي، بما في ذلك كميات كبيرة من الأسلحة، إلى المتمردين السوريين في أعقاب الثورة الليبية. وتضم هذه الشبكة ليبيين يشغلون مناصب رسمية في وزارة الداخلية ووزارة الدفاع. وفي البداية، كانت الشبكة تعتمد على الأسلحة المجمعة من داخل ليبيا، ولكنها سرعان ما بدأت تحصل على الأسلحة من مصادر في الخارج، بحيث لا يمر بعض الشحنات عبر ليبيا على الإطلاق. ولحد الآن، تبين ضلوع الشبكة في ثلاث عمليات نقل على الأقل إلى سوريا، ويجري التحقيق في عمليات أخرى.

بدأت القصة في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2013 عندما أعلن خفر السواحل اليونانيون عن ضبط سفينة شحن تحمل على متنها شحنة كبيرة من الأسلحة والذخيرة قرب جزيرة سيمي في بحر ايجة كانت مبحرة، حسب بعض المعلومات إلى تركيا، فيما قالت أخرى أن وجهتها سوريا أو لبنان. وكشفت وسائل الاعلام المحلية عن الحديث يدور عن سفينة «Nour M» التي كانت تبحر تحت علم سيراليون من أحد موانئ أوكرانيا إلى ميناء الإسكندريون التركي محملة بالسلاح.

في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، قام فريق خبراء الأمم المتحدة بتفتيش حمولة السفينة Nour M، التي ضُبطت في اليونان في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، والتي كانت تشمل 55 حاوية وما يزيد عن 32 مليون طلقة ذخيرة (103 1 أطنان) للبنادق الهجومية والرشاشات، وهي في طريقها إلى طرابلس. وزودت السلطات اليونانية اللجنة والفريق بمعلومات ووثائق كاملة. وتشير هذه الوثائق إلى أن الشركة الشاحنة هي UKRIN-

> في أعقاب سقوط نظام العقيد الراحل، معمر القذافي، تحولت ليبيا، التي يحكمها «الثوار» تحت أصوات التكبير ومقاتلات حلف شمال الأطلسي، إلى ساحة خلفية لدعم الجماعات الجهادية المسلحة شرقاً وغرباً.

MASH، وهي شركة حكومية أوكرانية، وأن المرسل إليه هو وزارة الدفاع الليبية وأن شركةTSS SILAH VE SAVUNMA TICARET LIMITED SIRKETT SANAYI، وهي شركة تركية، قد توسطت في الصفقة. وترجع ملكية السفينة إلى شركة TSS GROUP TUTUN SIGARA SANAYI VE، وهي شركة تركية أخرى. ولم تبدأ اليونان حتى الآن أي ملاحقات قضائية بشأن حالة الانتهاك هذه. وكانت المذكرة التي تؤكد فيها السلطات الليبية للسلطات الأوكرانية أنها مستعدة لقبول الحمولة بتوقيع خالد الشريف، وكيل وزارة الدفاع الليبية بعد سقوط القذافي، وهو نفسه المسؤول الأمني في الجماعة الليبية المقاتلة وكنيته «أبو حازم».

ويقول تقرير خبراء الأمم المتحدة: وقد اتصلنا بأوكرانيا للحصول على معلومات عن دور شركة UKRINMASH، وتفاصيل الدفع، ولتحديد ما إذا تم التوصل إلى تسوية نهائية. وردت أوكرانيا بأن الشحنة التي نقلت على متن السفينة Nour M هي الجزء الأول من البضائع المقرر نقلها إلى ليبيا بموجب العقد الموقع بين شركتي UKRINMASH وTSS SILAH VE SAVUNMA SANAYI DIS TICARET LIMITED SIRKET في عام 2013، الذي تمت تسويته تماما. وفي آب/أغسطس 2014، قام ممثلو الشركة التركية ووزارة الدفاع الليبية بزيارة إلى أوكرانيا ومرافق التخزين التي يُحتفظ فيها بالأعتدة المتبقية، وهي بنادق هجومية ومخيرة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولم يُطلب من اللجنة حتى الآن أي استثناء بشأن هذه الأعتدة، وسيتصل الفريق بأوكرانيا مرة أخرى ليطلب توضيح ذلك.

ووردت إلى الفريق مزاعم بأن خالد الشريف وشعبان هدية (أمير تنظيم متطرف) سافرا إلى أوكرانيا في آب/أغسطس 2014، للتفاوض على صفقات الأسلحة. وأكدت أوكرانيا هذه الزيارات، مضيفة أنهما" في الوقت نفسه لم يقوما بزيارة لأي جهة تصدير خاصة لإجراء مفاوضات بشأن عمليات نقل الأسلحة".

> بدأت العلاقات تتطور بين الجماعات الإرهابية الليبية ونظيرتها السورية منذ خريف العام 2011 من خلال تدفق العشرات من المقاتلين الليبيين إلى الساحة السورية يقودهم المهدي الحاراتي، أمير فيلق الأمة الذي كان يقاتل ضد الجيش السوري.

واتصل الفريق بتركيا أيضا للحصول على مزيد من المعلومات عن الشركة السمسار والشركة التي تعود إليها ملكية السفن، وإثبات ما إذا كانت الشركة السمسار قد طلبت رخصة تصدير من السلطات التركية لعملية النقل هذه النقل. وطلب الفريق أيضا جميع المعلومات والوثائق المتصلة بالمدفوعات. وردت تركيا بأن أنشطة السمسرة لم تكن قد نظمت بعد وأن الشركات الوسيطة لا تحتاج إلى طلب إذن إذا كانت البضائع لم تمس الأراضي التركية. وتعمل تركيا حاليا على مواءمة تشريعاتها مع الأحكام ذات الصلة المتعلقة بتجارة الأسلحة.

وأخيرا، أوضحت السلطات اليونانية أيضا أن هذه المصادرة تشكل عبئاً لوجستا وماليا كبيرا، مما يثير مسألة إدارة عمليات المصادرة التي تتم وفقا لتدابير الحظر التي تفرضها الأمم المتحدة وعدم وجود الدعم المناسب من الأمم المتحدة للتصرف بالأعتدة.

ويؤكد التقرير الأممي أن الأسلحة اتي اشتراها خالد الشريف من أوكرانيا وشحنها على متن السفينة «نور» لم تكن ليبيا وجهتها النهائية. فعلى الرغم من أن وثائق النقل، التي وقعها نائب وزير الدفاع السابق في ليبيا، خالد الشريف، تشير إلى أن ليبيا هي المقصد النهائي. بيد أن الفريق أثبت، استناداً إلى بيانات حركة المرور البحري وإعلان من أحد أفراد الطاقم، أن السفينة لم تكن متجهة إلى ليبيا، بل إلى إسكندرون، في تركيا. وكانت الشحنة ستنقلها بعد ذلك جماعة لم تحدد هويتها من تركيا إلى سوريا.

> يكشف تقرير فريق خبراء منظمة الأمم المتحدة بشأن ليبيا لسنة 2015 أنه ومنذ العام 2012، وقعت العديد من عمليات نقل الأسلحة من ليبيا إلى سوريا أو بضبط أسلحة وهي في طريقها إليها.

العلاقة بين السلفية والجيش الليبي

المصلحة العاجلة والقطيعة الآجلة

حسين مفتاح

عقب التدخل الدولي الذي استهدف القوات المسلحة العربية الليبية ضمن ما استهدفه في ليبيا سنة 2011، انهارت المؤسسة العسكرية بشكل كبير، وغاب دورها تماما، الأمر الذي جعل البلاد تحت رحمة تشكيلات مسلحة بديلة متعددة التبعية والانتماء، وظهرت جماعات دينية شكلت كتائب ومجموعات مسلحة تأتمر بأوامر زعماء يتبعون التنظيمات المتطرفة العابرة للحدود، إلا أن عددا من هذه المجموعات المعروفة باتجاهها السلفي على الرغم من أن بناءها يعتمد على العامل الديني إلا أنها بقيت تتخذ منهجا مختلفا وجدت نفسها من خلالها متماهية مع أهداف الجيش.

يؤكد تقرير أعده مركز كارنيغي للشرق الوسط وترجمته بوابة افريقيا الإخبارية، أن أجهزة الأمن في مناطق شرق ليبيا قامت بحذف أسماء قادة التيار السلفي من قوائم المراقبة التي كانت تضعهم فيها قبل بدء عملية الكرامة سنة 2014، وبدأت بإشراكهم بنشاط في المعركة ضد التنظيمات الجهادية والتشكيلات الإسلامية في بنغازي.

ولم يكن من الصعب دمج هؤلاء لأنهم استُهدفوا في سلسلة الاغتيالات التي هزت بنغازي من منتصف عام 2013 إلى أوائل عام 2014. وكان اغتيال العقيد كمال بازازة، وهو رجل دين سلفي شعبي ورئيس قسم الشؤون الإسلامية في مديرية الأمن بنغازي، في عام 2013 ، الحافز بالنسبة للكثيرين للتعبئة.

وانضم بعض السلفيين الليبيين إلى وحدات الجيش الليبي، واستشهد التقرير بانضمام أشرف الحاسي، القائد الميداني السابق في لواء 17 فبراير ونائبه النفاتي التاجوري - إلى قوات (الصاعقة) الخاصة. وانضم بعض المداخلة إلى وحدة سلفية على وجه الحصر، كتيبة التوحيد بقيادة عز الدين الترهوني. والتأمت وحدات سلفية مقاتلة مماثلة في المرج حول حفتر وفي البيضاء المجاورة.

لاعتبارات مختلفة حاربت المجموعات السلفية، وخصوصا كتيبة التوحيد ، بشكل فعال جنبا إلى جنب مع الجيش وخصوصا مع مجموعات غير نظامية مختلفة «حماية الحي» أو شباب «قوات الدعم» في جميع أنحاء بنغازي.

في حي الماجوري في بنغازي، على سبيل المثال، أفاد مقاتلون شباب من قوة «حماية الماجوري» في سبتمبر 2014 عن علاقة تكافلية مع السلفيين، الذين كانوا حاضرين عند تأسيس قوة حيهم. وخلال قتال داعش ومجلس شورى ثوار بنغازي، يصدح مقاتلو الماجوري بخطب مسجلة لرجل الدين السلفي المتوفى كمال بازازة على الخطوط الأمامية.

وعلى الرغم من حالة الانسجام والتكامل بين عناصر التيار السلفي والجيش إلا أن الشكوك بقيت تساور عددا من الفاعلين الأمنيين والاجتماعيين والشخصيات في الشرق حول أهداف السلفيين على المدى الطويل.

ونقل التقرير عن مسؤول أمني في بنغازي اعتقاده بأنه ليس من الحكمة السماح لهم بأن يتركزوا في كتيبة خاصة بهم. وأنه لا بد من تفكيكهم، وتعطى لهم أرقام تعريف الجيش النظامي، ونشرهم عبر الخطوط الأمامية.

ويكشف التقرير أن عددا من الكتائب المعتمدة في تكوينها على السلفيين تم تفكيكها ودمج عناصرها في قوات الجيش مثل كتيبة التوحيد والكتيبة 302 للقوات الخاصة والقوات البحرية الخاصة، وكتيبة المشاة الميكانيكية 210، وغيرها، إلا أن الحقيقة تؤكد أن عددا من وحدات الجيش التي تبدو ظاهريا «عادية» لكنها في الواقع سلفية بشكل عميق وطائفية في المنظور، مع وجود وحدات فرعية تحمل اسم «كتيبة التوحيد» وخطب وتصريحات المدخلي

> ظهرت جماعات دينية شكلت كتائب تؤتمر بأوامر زعماء يتبعون التنظيمات المتطرفة وإن كانوا في الظاهر يعلنون الانضواء تحت إمرة وزارات الداخلية والدفاع.

بشكل واضح على منصاتها للتواصل الاجتماعي.

ويخلص التقرير إلى أن الفاعلين الأمنيين في طرابلس ومصراتة وبنغازي، والبيضاء يعترفون جميعا بتسخير قوة الجماعات السلفية المقاتلة في حملاتهم ضد الخصوم السياسيين وداعش. لكنهم صرحاء أيضا في الاعتراف بأنهم يجهلون الآثار غير المعروفة لهذا الخيار المشترك على مستقبل ليبيا.

وظهرت ملامح وجود أتباع التيار السلفي في مواجهة الجماعات المتطرفة في شهر أغسطس سنة 2016 بمدينة سرت عندما انتفض عدد من شباب السلف في الحي الثالث ضد عناصر تنظيم داعش في حادثة مسجد قرطبة المعروفة والتي كانت أساس عملية تحرير المدينة من قبضة التنظيم الإرهابي فيما بعد.

وتعود قصة الانتفاضة ضد داعش إلى أوائل سنة 2015 عندما قدم إمام مسجد قرطبة وهو شاب سلفي من مدينة سرت يدعى خالد بن رجب الفرجاني، انتقادات علنية لتنظيم داعش ورفض منحه الإذن لاستخدام مسجده من أجل إلقاء الخطب. وفي ذلك الصيف، أقدم تنظيم داعش على اغتياله، ما أدّى إلى اندلاع انتفاضة مسلّحة قام بها سكّان الحي الثالث في سرت، وسيّر تنظيم داعش مدرّعات في الشوارع واستخدم الأسلحة الثقيلة لإخماد الانتفاضة، كما أعدم العشرات من شباب المنطقة في باحة مسجد قرطبة، وصلب آخرون عند مدخل مدينة سرت الغربي المعروف محليا بجزيرة الزعفران، ثمّ غيّر اسم الجامع من مسجد قرطبة إلى مسجد أبو مصعب الزرقاوي.

وعندما أتيحت الفرصة أمام عناصر الكتيبة 604 مشاة للأخذ بالثأر، انضمّت إلى ائتلاف واسع من المجموعات المسلحة تحت اسم غرفة عمليات تحرير سرت، في الهجوم على سرت ضمن ما عرف بعملية البنيان المرصوص، لكن الأهم هو أن جلّ عناصر الكتيبة تقريباً سلفيون، وهذا أمر يتسق مع منحى أوسع نطاقاً على مستوى البلاد في أوساط ما يُسمّى السلفيين "الهادئين" الذين ينشطون الآن بشكل مطّرد في القتال ضد داعش، وأيضاً ضد الفصائل الإسلامية المنافسة لهم.

وتنتشر الكتائب المعتمدة في بنائها على الشباب السلفي في عدة مدن ليبية بما في ذلك المنطقة الغربية التي تسطر عليها حكومة الوفاق مثل مدينتي الزاوية وصبراتة اللتين تتواجد فيهما كتائب تقر بتبعيتها للقيادة العامة للقوات المسلحة العربية الليبية، ومن بين هذه الكتائب، كتيبة «سبل السلام السلفية» و"كتيبة التوحيد السلفية» ما تعرف بـ"كتيبة الوادي» في صبراتة، وهي من تلقت الدعم من قيادة الجيش، كما تلقى بعض أفرادها تدريبات خاصة.

ويأتي الاعتماد على «الشباب السلفي» نتيجة لخوضهم حربا سابقة في صبراتة وسيطرتهم على المدينة في وقت قياسي، إضافة إلى عملهم المنضبط في جهاز المباحث الجنائية بالمنطقة الغربية، وقبضهم على الإرهابيين في المنطقة وتحويل بعضهم إلى المنطقة الشرقية.

وتتواجد قوة «الشباب السلفي» في مدن المنطقة الغربية بشكل واضح، فهي تسيطر على مناطق صرمان وصبراتة والعجيلات والجميل، فضلا عن وجودها

ظهرت ملامح وجود أتباع التيار السلفي في مواجهة الجماعات المتطرفة في شهر أغسطس سنة 2016 بمدينة سرت عندما انتفض عدد من شباب السلف في الحي الثالث ضد عناصر تنظيم داعش في حادثة مسجد قرطبة.

كقوة مساندة للجيش في مدن الجبل الغربي بالزنتان والرجبان وقاعدة الوطية الجوية.

وفي المنطقة الجنوبية تنشط أهم الكتائب المبنية على الشباب السلفي، كتيبة سبل السلام بمدينة الكفرة، التابعة للقيادة العامة للجيش الليبي بقيادة آمر الكتيبة الشيخ السلفي عبد الرحمن هاشم، وتشرف على تأمين المناطق الحدودية الممتدة بين ليبيا وكل من تشاد والسودان، وتمارس نشاط مكافحة التهريب والاتجار بالبشر، وتساهم مع القوات المسلحة الأخرى في التصدي للمجموعات المسلحة القادمة من دول الجوار، كما كان لها دور كبير في عمليات تحرير الموانئ النفطية ضمن عملية تطهيرها من قبل الجيش الليبي من المجموعات التي كان يقودها إبراهيم الجظران.

وشارك عناصر كتيبة سبل السلام السلفية بعدة مهام دخلوا خلالها في مواجهات مباشرة مع مجموعات مسلحة من المعارضة التشادية المسلحة وغيرها في عمق الصحراء وفي مناطق تبعد مئات الكيلومترات في عمق الصحراء بعيدا عن نقاط تمركزها بالقرب من المدن والواحات، الأمر الذي أكسبها خبرة ودربة غير متاحة لغيرها في التعامل مع العدو في الظروف الصعبة، ولعل تعامل عناصر الكتيبة مع المجموعات المتطرفة التي تمكنت من الفرار من مناطق الاشتباكات في منطقة قنفودة في الأيام الأخيرة من معارك تحرير بنغازي خير دليل على القدرات القتالية لهذه الكتيبة، حيث تمكنوا من محاصرتهم وإنهائهم في مناطق جنوب غربي مدينة بنغازي.

ومهما تكن العلاقة بين قوات الجيش النظامية والمجموعات السلفية وثيقة فهي لا تعدو كونها علاقة تحالف مبنية على تلاقي المصالح والأهداف الآنية، فرضتها ظروف المعارك، ووحدها العدو المشترك، ولكنها في الأغلب لن تصمد في ظل الاستقرار واستتباب الأمن وعودة الجميع إلى أوضاعهم الطبيعية، حيث ستعود أسلحة الجيش إلى مخازنها ويعود المقاتلون إلى ثكناتهم، أما عناصر هذه التشكيلات فأن مصيرهم سيبقى مجهول، لأن عقيدتهم تختلف عن الجيش، ومن المستبعد أن يكتفوا بالعودة إلى مقار كتائبهم، ولعل هذا ما ولد حالة التوجس والريبة في تعامل بعض المسؤولين الأمنيين معهم.

> تنتشر كتائب الشباب السلفي في عدة مدن ليبية بما في ذلك المنطقة الغربية التي تسطر عليها حكومة الوفاق وتقر جلها بتبعيتها للقيادة العامة للقوات المسلحة العربية الليبية.

شورى درنة وحلم الخلافة..

مجرّد ذكريات

رمزي الزايري

ظلت مدينة درنة التي تقع في منتصف المسافة بين بنغازي وطبرق شرق البلاد، منذ خروجها عن سلطة نظام الزعيم الراحل معمر القذافي، تحت إدارة الجماعات المسلحة و المجلس المحلي الضعيف، إلى حين تمكن تنظيم «داعش» من السيطرة على بعض المواقع فيها، سنة 2014، حيث شن حملة تصفيات وإعدامات طالت قيادات عسكرية بارزة من الثوار وأئمة مساجد وشخصيات سياسية وثقافية.

وفي الأثناء تأسس «مجلس شورى مجاهدي درنة وضواحيها»، وضم في صفوفه عناصر مدربة من مسلحي المدينة، ودخل في مواجهات مع تنظيم الدولة، استمرت عدة أشهر وأسفرت عن طرد التنظيم، بعد مقتل عدد كبير من منتسبيه وقياديه من الليبيين والأجانب. ومثل طرد التنظيم من درنة أول هزائمه الميدانية منذ ظهوره في سوريا والعراق وتمدده إلى بلدان أخرى.

ومباشرة بعد طرد تنظيم «داعش» تحركت الكتائب التابعة لعملية «الكرامة» بقيادة المشير خليفة حفتر، تحت مسمى «غرفة عمليات عمر المختار»، معلنة انطلاق عمليات عسكرية ضد المدينة بهدف «تحريرها من قبضة الإرهابيين»، في إشارة إلى «مجلس شورى مجاهدي درنة وضواحيها»، الذي تتهمه بالولاء لتنظيم القاعدة.

ومنذ ذلك الوقت تتالت الغارات الجوية على مواقع بالمدينة وأطرافها وخاصة محوري الظهر الحمر والفتائح، وتصاعدت العمليات، منذ سنة، بفرض حصار خانق على مداخل المدينة، ومنع دخول المواد التموينية والأدوية وغاز الطهي والوقود إليها، ما تسبب في توقف أغلب المراكز الطبية وفي غلق الكثير من المحلات التجارية والمخابز.

نواة بمجلس شورى مجاهدي درنة

يعد «مجلس شورى مجاهدي درنة» تحالفاً لكتائب إسلامية شارك بعضها في الإطاحة بنظام معمر القذافي عام 2011، وتشكل المجلس في 12 ديسمبر 2014 لحماية المدينة، ورفض الخضوع لسيطرة حفتر، بعد إطلاقه عملية الكرامة في مايو 2014.

وتمثل كتيبة «شهداء أبو سليم»، النواة الصلبة للمجلس الذي يضم

> مجلس شورى مجاهدي درنة هو تحالف لميليشيات إرهابية أعلنت أنها تريد تطبيق الشريعة الإسلامية، إضافةً إلى السعي لتنفيذ أعراف اجتماعية صارمة في المدينة الساحلية.

خليطا متنوعا من التوجهات الفكرية، بالإضافة إلى غير المنتمين، لكن من خلال الرجوع إلى بياناتها الرسمية وأدبياتها ومرجعياتها الدينية، يتضح أنها تتبنى فكر «السلفية الجهادية»، رغم تأكيدها أنها لا تنتمي إلى أي تنظيم دولي، ومحاولة أنصار حفتر ربطها بتنظيم «القاعدة».

ويعلن المجلس عداءه الصريح لحفتر، إلا أنه لا يدين بالولاء لأي حكومة في الشرق أو الغرب، بما فيها حكومة الوفاق بقيادة فائز السراج، وحكومة الإنقاذ بقيادة خليفة الغويل، رغم أن كتيبة «شهداء أبو سليم»، سبق لها أن التحقت باللجنة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية الليبية بعد الإطاحة بنظام القذافي.

في مواجهة 'داعش'

أول تحد حقيقي واجهه مجلس شورى مجاهدي درنة عندما اصطدم مع تنظيم «داعش» الإرهابي الذي شكلت درنة أول موطئ قدم له في ليبيا، وأعلن نفسه لأول مرة في 3 أكتوبر 2014 في استعراض عسكري بالمدينة، بعد أن كان يسمى «مجلس شورى شباب الإسلام»، الذي ضم عدة عناصر من كتيبة «البتار» العائدين من القتال في سورية.

وبعد عدة أشهر من التعايش الصعب بين «داعش»، و«مجلس شورى مجاهدي درنة»، وقعت مواجهات حتمية بين التنظيمين في يوليو 2015، انتهت

> كانت تشكيلاته تنشط تحت عدة مسميات، إلا أنها توحدت في ديسمبر 2014 تحت اسم مجلس شورى درنة بقيادة سالم دربي، المقاتل السابق ضمن القاعدة في أفغانستان وعضو الجماعة الليبية المقاتلة والمدعوم بشكل مباشر من المؤتمر الوطني العام منذ عام 2012.

بطرد عناصر «داعش» من المدينة التي كانت بداية ميلاده في ليبيا، وأول مسمار في نعشه، لكن «داعش» تمركز في مرتفعات «الفتائح» القريبة من المدينة، وشن عدة هجمات انتحارية على مواقع المجلس، إلا أنه فشل في السيطرة عليها، ما دفع عناصره للهروب إلى معاقله الجديدة في مدينة سرت (450 كلم شرق طرابلس)، وقطعوا مسافات طويلة (ما بين 700 إلى 900 كلم).

حفتر ومجلس درنة

سعى حفتر منذ إطلاق عملية الكرامة في 15 مايو 2014 إلى السيطرة على درنة، وأعلن بعد نحو 10 أيام من ذلك عملية استهدفت مدينة درنة، لكن نتائجها كانت محدودة. ومنذ ذلك التاريخ وقعت عدة اشتباكات محدودة بين مجلس شورى درنة وقوات الجيش الليبي بقيادة خليفة حفتر، بالإضافة إلى عمليات قصف جوي متقطعة، وعمليات خاصة، كما قام الطيران المصري بقصفها عامي 2015 و2017، ومع ذلك بقي الجيش يتحرك على أطراف المدينة. وشكلت قواته غرفة عمليات «عمر المختار» للسيطرة على «درنة»، تتبعها ستة محاور، هي: عين مارة، والظهر الأحمر، والنوار، ومرتوبة، ورأس الهلال، وسوسة.

وبعد طرد عناصر التنظيم من المدينة ظلت بعض العناصر الإرهابية بالمدينة وعادت مرة أخرى إلى تنظم «القاعدة»، فيما بقيت بعد العناصر كخلايا نائمة، إلا أن العناصر العائدة من العراق وسوريا في العام 2017 تواجدت في بعض المعسكرات المحيطة بدرنة أملا في السيطرة

> في 11 مايو 2018، أعلن المسؤول العام لما يعرف بـ»مجلس شورى مجاهدي» درنة وضواحيها عطية الشاعري، حل المجلس وإعادة دمج منتسبيه مع عناصر أخرى تحت مسمى «قوة حماية درنة».

الجديدة مرة أخرى على درنة وسرت.

معركة درنة 2018

في 14 أبريل 2018، تداولت وسائل إعلامية نبأ أصدار رئيس الأركان العامة للجيش عبد الرزاق الناظوري أوامره ببدء معركة درنة للسيطرة عليها، وذلك بعد أسابيع من تداول أنباء عن تنسيق عسكري مصري وإشراف على معركة درنة، إلا أن آمر غرفة عمليات الجبل الأخضر -المسؤول عن العمليات العسكرية بالمدينة- نفى مسألة إطلاق أي عملية عسكرية لكن تعزيزاتٍ كبيرة من قوات الجيش كانت قد أرسلت على مشارف المدينة.

وفي 3 مايو 2018، اندلعت اشتباكات عنيفة بالأسلحة الثقيلة ما بين قوات الجيش ومجلس شورى مجاهدي المدينة في منطقتي الظهر الحمر والحيله، جنوب درنة، في مساء اليوم التالي، أعلن الجيش عن تحرك القوات الخاصة الليبية نحو درنة وعلى رأسه آمر قوات الصاعقة اللواء ونيس بوخمادة، لمشاركة وحداته المتمركزة على تخوم المدينة، حرب «تحريرها من المتطرفين، فيما توقفت الاشتباكات بعد يومين.

في صباح 7 مايو، طلبت غرفة عمليات الجبل الأخضر العسكرية من أهالي درنة الابتعاد تمركزات عناصر مجلس شورى مجاهدي درنة، وقد كانت قوات الجيش آنذاك بحسب أخبار تداولتها الصحف المحلية قد سيطرت على مناطق مرتوبة والفتائح وعين مارة،

> تتهم السلطات الليبية في طرابلس المجلس بأنه وجه آخر للإرهاب في درنة، وإن خلافهم مع «داعش» هو خلاف مصالح وسلطة واجتهادات بينما يبقى الهدف النهائي متشابها وهو تحويل ليبيا إلى دولة خلافة، تقيم الحدود بشكل موغل في الانغلاق والتحجر.

والظهر الحمر والساحل والحيلة والنوار بالإضافة لمصنعي المكرونة والدقيق.

في مساء ذات اليوم، وأثناء حفل تخريج الدفعة 51 لقوات الجيش، أعلن القائد العام للقوات المسلحة الليبية عن بدء عمليات «تحرير درنة من الإراهبيين». وفي اليوم التالي، أعلن مجلس مجاهدي درنة استعادته لكافة المناطق التي سيطرت عليها قوات الجيش بدرنة، فيما أغلقت قوات الجيش الطريق الشرقي للمدينة الرابط مع بلدة مرتوبة.

وفي 15 مايو، نفذت قوات الجيش هجومًا كثيفًا على مواقع قوة حماية درنة استخدمت فيه المدفعية والطيران الحربي، وقد أعلنت غرفة عمليات عمر المختار على اثرها سيطرتها على كل من الحيلة والظهر الحمر ومنازل بوربيح . وفي 24 مايو، طلب عضو المجلس الرئاسي محمد العماري، من سفيرة الاتحاد الأوروبي بليبيا، التنسيق مع المجتمع الدولي لفك الحصار عن المدينة ووقف التحشيد العسكري.

ويرى مراقبون أن من أبرز الأهداف الاستراتيجية التي حققها تحرير درنة، القضاء على قاعدة الإرهاب في شرقي ليبيا، وتطهير مدينة مهمة من عصابات تنظيم القاعدة التي كانت تنشط داخلها وحولها طيلة 20 عاماً، قبل أن تسيطر عليها بالكامل منذ فبراير 2011. ومن الأهداف كذلك تدمير البنية التحتية واللوجستية للجماعات الإرهابية، والتأكيد على أن الجيش الليبي قادر على إنجاز مهمته الوطنية في أية منطقة يتجه إليها، كما أن درنة لم تكن تمثّل معضلة لليبيين فقط، وإنما لدول الجوار كذلك.

> سالم دربي مؤسس التنظيم وانتمى سابقًا إلى الجماعة الإسلامية المقاتلة والتى تبنت أيدلوجية عنيفة وقامت بعدد من العمليات الإرهابية فى ليبيا، خلال التسعينات، إذ كان عدد كبير منهم قد شارك في الحرب الأفغانية السوفيتية وعادوا بعدها إلى ليبيا وعرفوا باسم، «الأفغان الليبيين».

المصالح قبل المصالحة ، والإمتيازات الشخصية قبل الأهداف الوطنية

الصراع على طرابلس

الحبيب الاسود

حرب على أشدها بين أطراف عدة تسعى الى السيطرة على طرابلس ، بعضها يدعي شرعية الإنتماء الجهوي ، والآخر يهدف الى تحرير عاصمة الليبيين ،ومخاوف معلنة من الإنجرار الى حرب أهلية داخل العاصمة في ظل عجز حكومي واضح على كبح جماح العنف ، وتهاون دولي مع مستجدات الوضع الدولي ، يفسره مراقبون بواقع الإحباط الواضح الذي يخيم على القوى الإقليمية والدولية بسبب الفشل في الدفع بالفرقاء الليبيين نحو الحل السياسي القادر على إخراج البلاد من النفق المظلم الذي أدخلت إليه منذ العام 2011

وما يميّز المواجهات الحالية ، أن الكثير من الأطراف المحلية كانت قد حذرت منها قبل أشهر ، بسبب ما وصفته ب« تغول » الميلشيات المسيطرة على مفاصل السلطة في طرابلس ، وتحول جانب كبير منها الى « مافيا» تستحوذ على الإعتمادات المالية ، وتحدد مصير الصفقات العامّة ، وتتحكم في صرف العملة ، وتقود مسارات التوظيف والتعيينات في الداخل والخارج ، وهو ما أثر سلبا على الوضع الإقتصادي والإجتماعي الى درجة الحديث عن إمكانية الإنفجار القادم ، بسبب غياب السيولة ، وإنهيار منظومة الخدمات ، وإتساع أزمات الخبز والكهرباء والغاز ، وإنهيار الدينار الليبي الى مستوى غير مسبوق ، إضافة الى عودة قوية لظاهرة الإختطاف والإغتيال والنهب المتعمد وفرض أتاوات على التجار لفائدة أمراء الحرب

ويجمع المراقبون على أن طرابلس تشهد حاليا المعركة « المؤجلة منذ فترة طويلة » بعد أن وضعت الميلشيات يدها على مقاليد الوضع ، لتجعل من العاصمة رهينة لها ، وفق ما صرح به نائب رئيس المجلس الرئاسي فتحي المجبري ، بعد فراره من العاصمة أواسط يونيو الماضي ، وإستقالته من منصبه ، بعد إقتحام منزله ، وتعرضه الى تهديدات بسبب موقفه الداعم للقوات المسلحة بقيادة المشير خليفة حفتر ، حيث أعلن إن «الميليشيات في طرابلس تسيطر على المشهدين الأمني والعسكري وقضت على أي أمل لحماية حكومة الوفاق» لافتا الى أن « تهديدات وصلته من أفراد ينتمون إلى المليشيات المتحكمة في طرابلس بعد تكليفه بملف الاصلاحات الاقتصادية رغبة في الحصول على الاعتمادات»

وتزامن تلك التصريحات مع دعوات أطلقها سياسيون و نواب ليبيون، طالبوا من خلالها الجيش الوطني الليبي إلى التحرّك باتجاه طرابلس، وهو رد عليه المتحدث بإسم الجيش احمد المسماري بأنه سيكون في الوقت المناسب ، الأمر الذي فسره المحللون بأنه خاضع لتأثيرات خارجية تحول دون تحرير العاصمة من الميلشيات ، نظرا لطبيعة التوازنات المفروضة على المشهد ، وخاصة في ظل العداء الواضح بين القيادة العامة للجيش وقوى الإسلام السياسي التي تزعم ، وحلفاؤها الإقليميون والدوليون ، أن وصول المشير حفتر الى طرابلس قد يفرض على البلاد ما تسميه «الديكتاتورية العسكرية » ، إضافة الى تداخل قوى خارجية بهدف الفصل بين شرق البلاد وغربها ، خصوصا في ظل الصراع القائم بين باريس وروما حول الملف الليبي

كما أن وصول الجيش الوطني الى طرابلس كان سيؤدي الى صراع دموي قد يمتد طويلا ، لأنه سيعني حربا ليس مع الميلشيات الموجودة في العاصمة فقط ، وإنما مع عشرات الجماعات المسلحة المرتبطة أساسا بجماعة

الإخوان وبالجماعة المقاتلة التابعة لتنظيم القاعدة ، وبما تصف نفسها ب« كتائب الثوار » في مدن الساحل الغربي كمصراتة وزليتن والزاوية ، وفي مناطق الجبل الغربي حيث بالخصوص قوى الأمازيغ المعادية للجيش الوطني ،

ورغم إختلاف المواقع والمواقف ، إلا أن هناك إجماعا على أن المجلس الرئاسي فشل في تطبيق الترتيبات الأمنية التي تضمنها إتفاق الصخيرات الممضى في 17 ديسمبر 2015 ، وينص على إخراج الميليشيات المسلحة من المدن الليبية ومن بينها العاصمة طرابلس بعد سحب سلاحها الثقيل، وبعد فترة زمنية يتم سحب ما تبقى من سلاحها الخفيف، على أن تتم بعد ذلك ترتيبات دمج عناصرها في قوات الجيش أو الشرطة أو في وظائف مدنية أخرى حسب الشروط المطلوبة للوظائف والمتوافرة لدى كل شخص، وهي الترتيبات ذاتها الواردة في النقطة السابعة نص الإتفاق الممضى بين رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج والقائد العام للجيش المشير خليفة حفتر خلال لقائهما الباريسي في يوليو 2017 ، حيث أكدا على « «الالتزام ببذل كافة الجهود المطلوبة لنزع سلاح المقاتلين، وإعادة دمج المسلحين الراغبين في الانضمام إلى القوات النظامية الوطنية، وإعادة دمج الآخرين في الحياة المدنية الاعتيادية. وسيتألف الجيش الليبي، وفقًا للاتفاق، من القوات العسكرية النظامية للدفاع عن الأراضي الليبية، بموجب ما تنص عليه المادة 33 من الاتفاق السياسي الليبي »

وبينما كان ينتظر الليبيون ، تفعيل تلك الترتيبات ، شهدت طرابلس في مايو 2017 طرد الميلشيات القادمة من خارجها ، وخاصة من مصراتة والجبل الغربي ، إلا أن ذلك لم يحل المشكلة ،فالميلشيات المحلية سيطرت على الوضع بأكمله ، وتقاسمت الغنيمة في ما بينها ، ورغم حالة الأمن العام النسبي البادية للعيان ،إلا ما يدور في الخفاء كان مقلقا للجميع ، حيث نتجت عنه مراكز نفوذ سياسي وإقتصادي وإجتماعي يقابها إضمحلال لدور حكومة الوفاق ، ما جعل المستشار الإعلامي لرئيس مجلس النواب الليبي، فتحي المريمي، يؤكد أن العاصمة الليبية طرابلس تقع رهينة لسيطرة عدد من الميليشيات المسلحة، داعيًا الجيش إلى التدخل لفك أسرها.

و طالب النائب في البرلمان الليبي، طلال الميهوب بإخلاء العاصمة الليبية طرابلس، من الميليشيات المسلحة التي قال إنها "تسيطر على دوائر الحكم في البلاد" معتبرا أن "المبعوث الأممي لدى ليبيا، غسان سلامة، مخيّب للآمال، وعليه تحديد موقفه من سيطرة الميليشيات على العاصمة".

ولم يتأخر موقف البعثة الأممية طويلا ، حيث أعربت في بيان لها في 19 أغسطس الماضي عن إدانتها الشديدة لما وصفته بأعمال العنف

والتخويف وعرقلة عمل المؤسسات السيادية الليبية من قبل رجال الميليشيات، مشيرة إلى أن أفراد الكتائب العاملة اسميا تحت إشراف وزارة الداخلية في حكومة السراج، يهاجمون المؤسسات السيادية ويمنعونها من أداء عملها بشكل فعال. ولم تحدد البعثة في بيانها أي أسماء، ولم تذكر هوية الميليشيات التي اتهمتها بالتدخل في إدارة شؤون البلاد، لكنها اعتبرت في المقابل أن «التدخل في عمل المؤسسات السيادية وفي الثروة الوطنية الليبية أمر خطير ويجب أن يتوقف على الفور»، ودعت حكومة فائز السراج إلى «اتخاذ الخطوات اللازمة لمقاضاة المسؤولين عن هذه الأعمال الإجرامية». وأضافت، أن «الأمم المتحدة ستقدّم تقريراً بهذا الشأن إلى المجتمع الدولي، وستعمل مع جميع السلطات المختصة للتحقيق في إمكانية فرض عقوبات ضد أولئك الذين يتدخلون أو يهددون العمليات التي تضطلع بها أي مؤسسة سيادية تعمل لصالح ليبيا والشعب الليبي».

وجاء الموقف الأممي ،بعد أن كشفت المؤسسة الليبية الوطنية للنفط، عن تعرض عدد من موظفيها للاختطاف من مقار أعمالهم بقوة السلاح من قبل مجموعات مسلحة. كما تعرّضت المؤسسة الليبية للاستثمار (الصندوق السيادي الليبي) إلى تهديدات وعمليات اختطاف طال بعض مسؤوليها في الأسابيع الماضية من قبل مجموعات مسلحة يعتقد بأنها تعمل اسميا تحت إشراف وزارة الداخلية.

وفي مارس الماضي ، نقلت مصادر ليبية عن لجنة خبراء الأمم المتحدة أنها تعرضت لتهديدات مباشرة من ميليشيات تسيطر على العاصمة طرابلس بعد أن تم تسريب تقرير من 160 صفحة يكشف عن عمليات فساد و نهب واسعة لأموال عامة ، عبر عمليات مصرفية وهمية ، لصالح بعض قادة ميليشيات تسيطر على مصارف في طرابلس ،حيث كشف التقرير عن عمليات مصرفية غير قانونية تخص 10 شركات تعمل لصالح جماعات مسلحة موجودة في منطقة (تاجوراء) في العاصمة حصلت على اعتمادات مستندية من مصرف الجمهورية و المصرف الليبي الخارجي بقيمة مليار دولار لكل منهما حتى فبراير 2016

و في مايو الماضي أصدر المجلس الرئاسي قرارًا بتشكيل لجنة لمتابعة مشروعات العاصمة طرابلس تضمنت أسماء 11 شخصًا بينهم ثلاثة من ميليشيا "ثوار طرابلس" هم عبدالرحمن المزوغي وعبدالحكيم المصري وآمر ميليشيا "باب تاجوراء" الأزهري فنان، إضافة إلى هاشم بشر.

ووفق نص القرار ستتابع اللجنة كل المشروعات التنموية والخدمية بعد حصرها والعمل على تفعيلها مع الجهات المختصة، وستعمل اللجنة

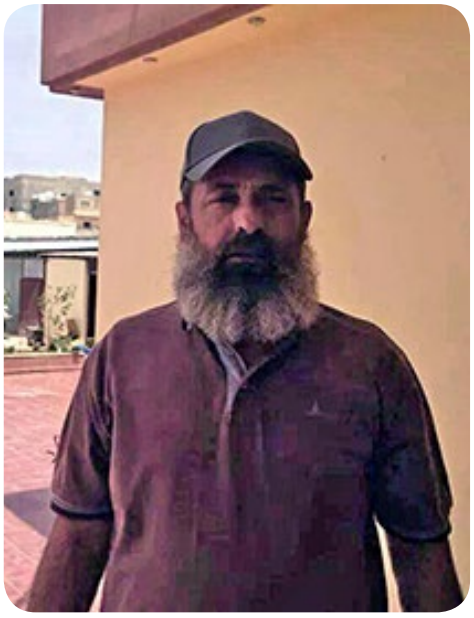

أيضًا على معالجة الصعوبات التي تواجه عملية استكمال المشروعات والتأكد من إنجازها.

ويؤكد المراقبون أن مليارات الدولارات ذهبت الى خزائن أمراء الحرب وقادة الميلشيات داخل البلاد وخارجها ، بينما يواجه الشعب الليبي الفقر والعوز وفقدان السيولة وإنهيار منظومة الخدمات ، وقد يقضى الواطن الليبي ساعات طويلة ، وقد يصل به الأمر ليقضي ليلة كاملة أمام أحد المصارف حتى يجد لنفسه مكانا متقدما في الطابور صباح اليوم الموالي ، من أجل الحصول على 200 دينار (حوالي 15 دولار وفق سعر الصرف بالسوق الموازية) من رصيده الخاص

وتتحكم الميلشيات في سعر صرف العملات الأجنبية لتحصل على فوائد خيالية ، حيث تستغل نفوذها للحصول على إعتمادات بالسعر الرسمي للدولار (الدولار يساوي 1,380 دينارا) ، ثم تعيد طرح تلك المبالغ في السوق الموازية حيث يصل سعر الدولار الى أكثر من 7 دينارات ، وتستمر في تلك العملية الروتينية الى ما لانهاية ، في واحدة من أبشع أشكال الفساد وإستغلال النفوذ

وقد تحدثت دراسة للمعهد الألماني للشؤون الدولية والأمن الدولي أن الميليشيات التي تخضع ظاهريا لسلطة المجلس الرئاسي في طرابلس تحولت من جماعات مسلحة إلى "مافيا منظمة" تمتلك شبكات تؤثر في الاقتصاد والأعمال والسياسة والإدارة في العاصمة وهذا ما جعل الاقتصاد الليبي والأموال الليبية تصب في مصلحة فئة صغيرة جدا ودائرة أصغر من أي فترة مضت منذ ثورة فبراير 2011.

وكشفت الدراسة أيضا أن "بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا قدمت الدعم للتوسع الذي حققته الميليشيات في طرابلس من خلال "الموافقة المبطنة" ومن خلال النصيحة التي أعطتها لمسؤولي "الوفاق" الذين كانوا على تواصل دائم مع الميليشيات المسلحة المتحكمة في مفاصل الدولة في طرابلس".

ولكن التوسع وبسط النفوذ الذي أظهرته "الميليشيات خيب أمل البعثة في المجلس الرئاسي وحرسه الرئاسي وأثبت أن الأخير لن يتمكن من أن يصبح قوة على أرض العاصمة"، وفقا للدراسة الألمانية.

في مساء 26 أغسطس الماضي ، أعلن اللواء السابع القادم من مدينة ترهونة (88 كلم جنوب شرق) والذي كانت بعض تشكيلاته تتمركز في جنوب غرب العاصمة ، عن إطلاق عملية « تطهير العاصمة من دواعش المال العام »

ووفق محاولات عضو مجلس النواب عن مدينة ترهونة محمد العباني ، الرد على من يتهمون القوات المهاجمة بغموض الهوية والهدف ، فإن اللواء السابع يعد لواء عسكريا بنسبة 100%،

وقوامه 5 آلاف عسكري بمختلف الرتب العسكرية والتي تعمل بنفس «ضمير القوات المسلحة»، بحسب تعبيره.

ويضم اللواء السابع عسكريين من قوات النظام السابق ، وآخرين من خريجي المدارس والأكاديميات العسكرية ، وكان تابعا للمجلس الرئاسي الى حد أبريل الماضي عندما تم فصله بقرار من السراج قال أعيان ترهونة أنه تم تحت ضغط الميلشيات ، وهو يحظى بدعم قبلي كبير ، كما له مؤيدون في العاصمة التي تشير الإحصائيات الرسمية أن ثلث سكانها ينحدرون من قبائل ترهونة المعروفة بأثرها الكبير في تاريخ ليبيا وبأنها ثاني أكبر القبائل عددا بعد قبائل ورفلة ، الى جانب حفاظها على علاقات متميزة مع مختلف الأطراف السابقة واللاحقة

وشدد العباني على أن اللواء السابع مشاة لا يحمل أية أجندات سياسية وإنما هو كيان عسكري، مؤكدا بأنه لا يتبع القيادة العامة للقوات المسلحة، ولا يقع إداريا تحت سلطاته، لافتا إلى أنه من ضمن المنظومة العسكرية الملتزمة بالقانون و الضبط العسكري، وأن معظمه من مكونات مدينة ترهونة.

وبعد ثلاثة أيام من بدء العملية ، تعرضت مدينة ترهونة الى قصف جوى ، ورغم إنكار المجلس الرئاسي أن يكون وراءه ، إلتحق اللواء 22 بترهونة التابع للقوات المسلحة بقيادة المشير حفتر الى الإلتحاق باللواء السابع في معركته ، وكذلك الأمر بالنسبة لقوة العمليات الخاصة التابعة بدورها للجيش الوطني والتي إنطلقت من الزنتان لإسناد العملية ، في حين إلتحق مسلحون من مناطق مجاورة لطرابلس بالقوة المهاجمة ، بينما أثار إلتحاق مسلحين من مصراتة بقيادة صلاح بادي ، مهندس منظومة « فجر ليبيا » في العام 2014 حرجا لدى اللوائين السابع و22 ، وجعل المراقبين يحذرون من أن تعرف طرابلس لاحقا حربا بين القوى المهاجمة نتيجة التناقضات الحاصلة بين بعضها ،و نظرا لرغبة بعض منها وخاصة منها المتصلة بما تسمى حكومة الإنقاذ ، المطرودة سابقا من العاصمة ، في إستغلال الفرصة للتمركز من جديد داخلها

مشكلة أخرى ، تعترض القوى المهاجمة ، وهي إستغلال بعض الأطراف المنفلة من داخل العاصمة خارجها ، الوضع الناتج عن المعارك ، لتنفيذ عمليات نهب وسلب للأملاك العامة والخاصة على نطاق واسع ، فيما أكد سفير ليبيا السابق لدى الأمم المتحدة ابراهيم الدباشي، أن اللواء السابع قادر على جلب المزيد من العسكريين المحترفين حال التزام قواته بالانضباط العسكري،وابتعادهم عن الممارسات الإجرامية للميليشيات،ورفضهم لأية تحالفات مع الميليشيات الجهوية ،لافتا الى أنه

باتباع تلك الشروط سيتمكن من الحصول على دعم شعبي واسع، الأمر الذي من شأنه قلب الخارطة السياسية رأساً على عقب، والإطاحة بكل المخططات الاجنبية، والطموحات الشخصية لمتصدري المشهد السياسي، ورفع فرص ليبيا في الخروج من النفق المظلم الذي أوقعها فيه الفاسدون والعملاء والسذّج، وفق تعبيره

وبينما يؤكد اللواء السابع ، وحلفاؤه الميدانيون ، أن هدفهم هو القضاء على الميلشيات ، وتسليم مقاليد السلطة الأمنية والعسكرية الى مؤسسات شرعية وسيادية ، تؤكد مصادر مطلعة أنه حال تحقيق هذا الهدف سيكون من الممكن الحديث عن توافق وإنتخابات وحكومة موحدة ،مشيرة الى أنه كان من الصعب ، وقد يكون من المستحيل ، الحديث عن أي حل سياسي في ظل سيطرة أمراء الحرب على العاصمة

في فاتح سبتمبر ، كشفت لجنتا المصالحة وفض النزاع ومجلس أعيان ترهونة، عن نتائج ماتوصلوا إليه خلال اجتماعهم بشأن إتفاق هدنة وقف إطلاق النار فى مناطق جنوب العاصمة طرابلس

وأكد المجتمعون، أن الاتفاق يقضى بوقف إطلاق النار ودخول قوة المنطقة الغربية و الوسطي للفصل بين الطرفين واستلام المواقع وتأمين المساحة الكافية بينهما لمراقبة أي خرق للاتفاق، وأعلنوا عن اجتماع مرتقب في مدينة الزاوية وذلك خلال أسبوع من تاريخ وقف إطلاق النار يضم كل الأطراف للاتفاق على الترتيبات الأمنية لإعادة هيبة الدولة ودعاين الجميع بعدم تصعيد الخطاب الإعلامى عبر كل وسائل الإعلام وصفحات التواصل الاجتماعى، وتحرى الدقة والمصداقية قبل نشر الخبر.

الحقيقة أن إتفاق الهدنة كأي إتفاق آخر في ليبيا ما بعد فبراير ، لم يثمر شيئا ، وإنما كان منطلقا لمواجهات جديدة سرعان ما تجددت في أكثر من مناسبة لتؤكد على أن هناك مواجهة كبرى في الطريق الى طرابلس ، ربما بعد أيام . وربما بعد أشهر ، والسبب أن هناك صراعا على المصالح والأمتياز أكبر من أي توافق حول المصالحة وخدمة البلاد البلاد والعباد

الميلشيات المسيطرة على طرابلس

قوة الردع الخاصة

تتكون من 1500 عنصرا ، ويقودها القيادي السلفي عبد الرؤوف ومقرها داخل مجمع قاعدة معيتيقة في الجهة الشمالية الشرقية من طرابلس حيث يوجد المطار الوحيد الذي يعمل في العاصمةبعد تدمير مطار طوابلس الدولي في 2014.

كتيبة النواصي

قوامها حوالي 500 فردا ، يقودها مصطفى قدور وعدد من أفراد أسرته ،وهي تنشط في منطقة سوق الجمعة القريبة من مطار معيتيقة، حيث تلعب دورا مهما في تأمين وحماية مقارِ حكومة الوفاق.

الأمن المركزي

وتسمى بميلشيا غنيوة ، في إشارة الى آمرها عبد الغني الككلي ، الذي تخلص مؤخرا من مساعده محمد المشاي في مواجهات مسلحة ، وتتمركز في حي بوسليم أكبر الأحياء الشعبية وسط العاصمة ، ولا يعرف العدد الحقيقي لعناصرها.

كتيبة ثوار طرابلس

قوامها 1300 مسلح ،ويقودها هيثم التاجوري ،وهي تتخذ من بعض المعسكرات في مناطق الفرناج وعين زارة وبئر الأسطى ميلاد مقارا لها، و تتكفل بحماية المجلس الرئاسي والمواقع الإستراتيجية وحمايتها.

لواء المحجوب

قوامها 1000 مسلح ،وهي هي كتيبة تابعة للمجلس العسكري بمصراتة ،مجهولة القيادة ، مكلفة بحماية مبنى رئاسة الوزراء الواقع بطريق السكة وسط طرابلس وتعد من أحد أبرز المليشيات المسلحة بالعاصمة طرابلس.

كتيبة 301

(الحلبوص سابقا) وهي تتكون من 390 عسكري نظامي ومعهم 97 عنصر من القوة المساندة ، آمرها عبد السلام زوبي ، تتمركز في طريق المطار وأجزاء من الهضبة والكريمية وعدد من المواقع جنوب غرب طرابلس.